**نموذج مسودة التشاور الإلكتروني**

1. **اسم التشريع المقترح**

نظام السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية لسنة 2023

1. **المديرية/الجهة المعنية**

وزارة الاستثمار /وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. **الهدف من التشريع**

على ضوء الغاء قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 17 لسنة 2020 وصدور قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 19 لسنة 2023، وتنفيذا لأحكام القانون والمادة (5) منه فقد اقتضى اصدار هذا النظام لتنظيم وتحديد الشؤون المتعلقة بالسجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية .

1. **الأسباب الموجبة للتشريع**
* صدور قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 19 لسنة 2023 وتنفيذا لأحكام المادة (5) منه.
* توفير قاعدة بيانات شاملة للمشروعات الحكومية الاستثمارية ومشروعات الشراكة وإدراجها في السجلّ المنشأ في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وحفظ وثائق هذه المشروعات والدراسات والتقارير المتعلّقة بها، وأرشفتها وتنظيمها، وتحديد أولويّاتها وإدارتها، ومراقبة مؤشّرات أدائها خلال مراحلها المختلفة؛ تحسينا لجودة مخرجاتها وتحقيقاً لأهدافها الإنمائية؛ وفقاً للكلف الماليّة والجداول الزمنية المعتمدة لها للحفاظ على المال العام.
* تشكيل لجنة وزارية لغايات تحديد الأنشطة والقطاعات ذات الأولوية.
* بيان آلية عمل وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تقييم المشروعات وإجراء دراسات الجدوى الأولية وإدارة السجلّ الوطني للمشروعات الحكوميّة الاستثماريّة وتحديث بياناته والإشراف عليه.
1. **مدة التشاور**

15 يوم.

1. **التواريخ المستهدفة**

تاريخ البدء: 25/10/2023

تاريخ الانتهاء: 9/11/2023

**7. البريد الإلكتروني لردود**

**regulations@moin.gov.jo**